المملكة المغربية

وزارة تحديث القطاع العام

الخلاصات

حوار الفاعلين المتعدد الاطراف
نحو تفعيل الإلتزامات بشأن مكافحة الفساد في الممارسة:
الشفافية والشراكة وسيادة القانون

الرباط، المغرب

9-10 حزيران/يونيو 2011

<u>للتشاور وإبداء الرأي:</u>

في إطار بلورة ما خلص اليه المؤتمر، يمكن للمشاركين تزويدنا بتعليقاتهم واقتراحاتهم على مسودة نص الخلاصات في موعد اقصاه <u>العاشر من تموز/يوليو 2011</u>.

برعاية سامية من جلالة الملك محمد السادس، عقد في الرباط "حوار الفاعلين المتعدد الاطراف نحو تفعيل الالتزامات بشأن مكافحة الفساد في الممارسة: الشفافية والشراكة وسيادة القانون" خلال يومي 9–10 حزيران/يونيو 2011 . قام بتنظيم هذا الاجتماع وزارة تحديث القطاع العام في المملكة المغربية بدعم من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP) وبالتعاون مع مكتب الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC).

إفتتح الاجتماع الحواري سعادة الوزير الاول السيد عباس الفاسي، بمشاركة أكثر من175 شخصية حضروا من 33 بلد، إضافة الى ما يزيد على 20 ممثلاً عن منظمات غير حكومية وهيئات حكومية. جمع هذا الحوار مسؤولين رسميين رفيعي المستوى من البلدان العربية ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع خبراء رواد في مجال مكافحة الفساد من القطاع الخاص والمجتمع المدني، بالاضافة الى ممثلين عن جهات مانحة ومنظمات اقليمية ودولية.

ركّز الحوار على تعزيز نقاش مفتوح ومعمّق حول السبل الواجب اتباعها لمواكبة التحولات الحالية التي تشهدها المنطقة العربية. فاستعرض المحاورون بشكل أساسي مقاربات وحلولاً عملية سعياً لتفعيل الجهود المبذولة حالياً بشأن مكافحة الفساد، اضافة الى وضع مقترحات وخطط عمل تهدف الى احداث تقدم ملموس في هذا المجال والاستجابة سريعاً للتحديات.

تأملات في التحولات الحاصلة في البلدان العربية وتأثيراتها على مكافحة الفساد

سلّط حوار الفاعلين المتعدد الاطراف الضوء على **مطالب الشعوب العربية الملحة للاصلاح**، مقراً بضرورة توفير مساحات اوسع للحريات العامة، وفرص أكبر للعمل ولتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وبأن الفساد هو في أساس عدم التقدم الحاصل في تلك المجالات.

- اتفق المشاركون على ان الفساد غالباً ما يشكل دالة على مشكل اكبر، لذا **يتعين ترسيخ مكافحة الفساد من خلال إصلاحات واسعة تسعى الى تشجيع الشفافية وسيادة القانون، والى تعزيز المشاركة العامة في نظم الحكم والعمل على حماية حقوق الانسان والحريات العامة.** وقد شدد المشاركون في الحوار على ضرورة مراجعة عناصر **العقد الاجتماعي** سعياً وراء اقتصادات اكثر شفافية وعدالة وقوة، ولتسريع وتيرة تحقيق الاهداف التنموية، بما فيها الاهداف الانمائية للألفية.

- شدد المشاركون على انه، وبالرغم من بعض التقدم الهام الحاصل في مجال مكافحة الفساد خلال السنوات القليلة الماضية، فإن التطورات العميقة التي شهدتها البلدان العربية عام 2011 تتطلب زخماً جديداً من

خلال (أ) **البناء على إعلان النوايا الحاضرة ما من شأنه حفاظ الحكومات على التزاماتها** عن طريق تطبيق فعلي لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد **(UNCAC)**، وسعي الدول، بحسب ما تقتضي ظروفها، للتقيّد بمعايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال مكافحة الفساد وبغيرها من اتفاقيات مكافحة الفساد على المستوى الدولي **(ب) تمكين الاشخاص من تأدية دور فاعل في عملية صوغ السياسات وفي رصد انجازات الحكومات.**

- دعى المشاركون الى تركيز الجهود المبذولة لمكافحة الفساد على تحقيق تقدم ملموس، فعلي وآني في **المجالات الاكثر اهمية للمواطنين،** لا سيما في مجال تعزيز فرص العمل والتوزيع العادل للثروات والفرص، وأخذ آراء المواطنين بعين الاعتبار على مستوى اتخاذ القرار، والعمل على مساءلة الحكومات على اعلى المستويات، ومراقبة تدفق الاموال غير المشروعة ومكافحة التجارة المحظورة، وتأمين المساواة امام القانون والعمل على وجود نظام قضائي مستقل، فعّال، وذات كفاية، وتنظيم الإجراءات الادارية كي تصبح اكثر شفافية وملائمة للمتطلبات، بالاضافة الى الحصول، بشكل عادل وبالوقت المناسب، على الخدمات الاساسية، مثل المياه، العناية الصحية والتربية.
- اكد المشاركون ضرورة استخدام **المقاربات التشاركية** في وضع وتنفيذ آليات مكافحة الفساد على المستوى الوطني وترسيخها ضمن إطار اوسع لآليات اصلاح نظم ادارة الحكم.

تمهيد السبيل امام معالجات شاملة في مجال مكافحة الفساد في المنطقة العربية

أقرّ حوار الفاعلين المتعدد الاطراف بان هناك ضرورة ملحة لمتابعة الحوار وتعميقه بشأن مكافحة الفساد على المستوى الاقليمي تسهيلاً لتبادل الخبرات والدروس المستقاة الى جانب مبادرات ثنائية واقليمية اخرى. ان الجهود المبذولة على المستوى الاقليمي يمكن اتمامها **بمقاربات مختلفة خاصة باوضاع كل بلد وبحسب مسار البلد المعني.** وقد يكون للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET) دوراً رائداً في هذا المجال الى جانب مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الإدارة الرشيدة والاستثمار في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

أسهم الحوار ايضاً في جمع الآراء من مختلف الاطراف المعنية في المنطقة العربية تحضيراً لمناقشات الدورة الرابعة لأعمال **مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد** الذي سيعقد في الرباط من 24 الى 28 تشرين الاول/اكتوبر 2011 . علماً بان تنظيم هذا الاجتماع الحواري تم في إطار سلسلة من الاعمال التحضيرية بادر اليها المغرب قبل اكثر من عام ضمن التحضير لهذا الاجتماع الهام.

خلال حوار الفاعلين المتعدد الاطراف هذا، **دعى المشاركون الى:**

- تشجيع **المراجعات الشفافة والشاملة** داخل كل بلد عضو في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد يقوم بها

نظرائهم في الدول الاعضاء في الاتفاقية بغية تقديم المساعدة في مجال رصد التنفيذ الفعلي لالتزامات الحكومات بشأن مكافحة الفساد. وقد طُلب الى الحكومات التي تخضع للمراجَعة، الترحيب بالزيارات الميدانية لنظرائهم من الدول الاعضاء المراجِعة، مما يوفر فرصاً لمشاركة المجتمع المدني وانخراطه في جهود مكافحة الفساد، ويعزز شفافية الآليات المستخدمة بما فيها إصدار ونشر تقارير المراجعة بكاملها، وصولاً الى استخلاص الدروس والعبر من تجارب بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في إطار اتفاقية مكافحة الرشوة وغيرها من آليات المراجعة التابعة للمنظمة.

- **تكثيف المساعدة الفنية المعدّة خصيصاً لمكافحة الفساد،** ودعم تطوير خطط عمل شاملة لاجراء إصلاحات محددة، مع التركيز على الصلات التعاونية بين مكافحة الفساد واصلاحات واسعة لإدارة الحكم.
- تعزيز العمل بآليات الرصد **لدعم تنفيذ جهود الاصلاح الحالية في مجال مكافحة الفساد،** لا سيما المجالات الشديدة الحساسية، واستخلاص الدروس والعبر التي تنطبق على مستوى المنطقة العربية، مثل دراسات التعلّم المشتركة حول مراجعة نزاهة القطاع العام التابع لقسم دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(MENA-OECD Joint Learning Studies)، واستراتيجيات تطوير مناخ الاعمال التابعة لنفس القسم في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بالاضافة الى التقييمات الذاتية الشاملة بحسب اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي(UNDP) وبالتعاون مع مكتب الامم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) .
- حث دول المنطقة العربية التي لم تصادق بعد على **اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد** القيام بذلك باقصى سرعة؛ وعند توافر ظروف مؤاتية، حث هذه الدول على الانخراط في جهود فريق عمل الرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بغرض تطبيق معايير اتفاقية مكافحة الفساد وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة.

طالب المشاركون الهيئات الدولية والجهات المانحة وغيرهم من الشركاء في المنطقة، مثل جامعة الدول العربية، والاتحاد المغربي، ومجلس التعاون الخليجي، الى **تنسيق جهودهم** سعياً لتعزيز جهود مكافحة الفساد وبغرض دعم البلدان التي لا تزال في طور التحوّل وتتطلب دعماً فنياً مستمراً ومكثّفاً على المدى المتوسط. كما دعوا المجتمع الدولي، الممثل بمنظومة الامم المتحدة، والمجلس الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومجموعة دول الـ20، والدول المانحة وغيرها، ليكونوا على اهبة الاستعداد لتقديم الدعم للحكومات، وقطاع الاعمال والمجتمع المدني من اجل بناء نظم إدارة حكم وإدارة اقتصادية تتسم بالانفتاح، والشفافية والفعالية.

مقترحات لمتابعة اعمال مكافحة الفساد في الدول العربية

اقترح المشاركون إعلام السلطات المعنية على **المستوى السياسي** في الدول العربية ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن خلاصات الاجتماع، بالاضافة الى إعلام سائر شركائهم في عملية التنمية. وعرضوا ايضاً لعدد من الاعمال التي ينوون القيام بها لمتابعة الجهود في سبيل تمتين التعاون بين الشركاء في مجال مكافحة الفساد في المنطقة العربية:

1. تسريع وتيرة الاصلاحات لمكافحة الفساد **مع إيلاء عناية خاصة للمجالات التالية:**

- تدعيم آليات الوقاية، مع التركيز على نزاهة الموظفين الحكوميين من خلال قواعد السلوك، الوقاية من تضارب المصالح، والافصاح عن الممتلكات الالزامي.
- تعزيز حكم القانون، مع التركيز على ترسيخ مبدأ المساءلة ودعم جهود مكافحة الإفلات من العقوبة، من خلال نصوص قوانين واضحة، ونظم قضائية فعّالة، وآليات التعاون الدولي.
- تعزيز الشفافية، مع التركيز على تشجيع المشاورات بين الفاعلين المتعددي الاطراف، وتمكين المواطنين للمشاركة في صنع السياسات، من خلال تسهيل الوصول الى المعلومات القانونية، والتبليغ عن ممارسات الفساد بشكل فاعل، واستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- تخفيض ممارسات الفساد في مجال تقديم الخدمات، مع التركيز على القطاعات التي لها تأثير مباشر على المواطنين، بما فيها العناية الصحية، والمياه، والتربية ونظم المشتريات العمومية ذات الصلة.
- تشجيع تطوير بيئة مساعدة للاعمال، مع إيلاء اهمية خاصة لمسائل الشفافية والنزاهة، بما فيها الاجراءات الموضوعة بشكل منظّم والمتسمة بالتنافسية، والمشاورات بين القطاعين العام والخاص، وتقيد الشركات بمواثيق النزاهة.

2. **تعزيز الاطر** المعدّة لمعاينة التقدم الحاصل مع الوقت في تنفيذ آليات ومعايير مكافحة الفساد الدولية في الدول العربية انطلاقاً من آليات الرصد والشبكات الحالية.
3. استثمار الجهود في **تشجيع دور هيئات المجتمع المدني**، لا سيما من خلال المساعدة في الإعداد والتأهيل، والتشاور معهم ومع جمهور اوسع بهدف تطوير وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد، بالاضافة الى تعزيز قدراتهم لمراقبة اعمال الحكومة.
4. تعزيز **التقدم على المسارات التالية:**

- تسعى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الى تطوير وإطلاق مرصد النزاهة في إطار مبادرة قسم دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. هذا المرصد سوف يستخدم

لقياس التقدم الحاصل في تنفيذ الاصلاحات الخاصة بكل بلد لمكافحة الفساد إنطلاقاً من استخدام آلية مراجعة النظراء وتجميع معلومات للمقارنة على المستوى الاقليمي.

- إن برنامج الامم المتحدة الانمائي وشركائه، وبالاخص مكتب الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، ملتزمون بدعم الدول العربية للقيام باصلاحات ملموسة لمكافحة الفساد في اطار مشروع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد المزمع تنفيذه خلال 2011–2014، وذلك انطلاقاً من الانجازات والدروس المستقاة ضمن برنامج إدارة الحكم في المنطقة العربية **(POGAR)**.
- يقوم رجال الاعمال الناشطون في المنطقة على تأسيس شبكة تمثل تطلعات القطاع الخاص وتوفر مشاركته الفاعلة في جهود مكافحة الفساد بدعم من مبادرة قسم دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وغيرها من الشركاء.
- إقترح احد المشاركين تنظيم ملتقى لمتابعة الجهود من شأنه توفير منبرٍ رفيع المستوى لاطلاق مبادرات إصلاحية جديدة بشأن مكافحة الفساد، بما فيها اصلاحات محددة زمنياً تطال تعهدات الحكومات إزاء تحقيق تقدم ملموس في مجال مكافحة الفساد.

كذلك، اتفق المشاركون ان هذه الخلاصات يمكن ان توفر مصدراً للمعلومات قد تفيد مناقشات الدورة الرابعة **لمؤتمر دول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد** والمزمع عقدها في مراكش خلال فترة 24–28 تشرين الاول/اكتوبر 2011؛ لذا تقدموا الى الامانة العامة للمؤتمر بطلب إدراج هذه الخلاصات ضمن وثائق المؤتمر. كما وافقوا على امكانية استعمال هذه الخلاصات في إطار تحضير اجتماعات مجموعة الدول الـ8 التي ستعقد في شهر تموز/يوليو والتي لها علاقة **بشراكة دوفيل** (Deauville Partnership)، إضافة الى الاعمال المرتقبة لمبادرة إدارة الحكم والاستثمار التابع لقسم دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ختاماً، عبّر المشاركون في الحوار عن خالص امتنانهم **لجلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية** على رعايته السامية لهذا الاجتماع الدولي.

***